

أراضي زراعية تحت أيد خفية في ظل أجواء الأزمة الغذائية و المالية

إن التوافق بين الأزمة الغذائية والأزمة المالية أثار بروز ل" للاحتكار العالمي الجديد للأراضي الزراعية فمن جهة تلجا وزارات بالاستيلاء على أراضي زراعية شاسعة في الخارج لغرض ضمان منتجها الغذائي بالموازاة مع إبداء اهتمامها بعدم الأمن الغذائي لاجئة إلي الاستيراد لضمان الغذاء لشعوبها. و من جهة أخرى تري مؤسسات غذائية متعطشة للأرباح في ظل تفاقم هذه الأزمة أن الاستثمار للأراضي الفلاحية في الخارج مصدر أرباح جديدة طائلة ولهذا تم إخضاع عدة أراضي زراعية

خصبة إلى الخصصة وبشكل مكثف .

إن الاحتكار لهذه الأراضي الزراعية من قبل هذه الأيد الخفية سيؤدي و هذا في عدة دول العالم إلى دق ناقوس الخطر للمستثمرات الزراعية لصغيرة و على وسائل كسب الرزق في الأرياف .

مقدمة

إن الاستيلاء على الأراضي و ما قد بنجم عنه، ظاهرة قائمة منذ قرون عدة، فيمجرد التفكير في اكتشاف كريستوف كولومب لأريكا و الطرد البربري لمجتمعات السكان الأصليين و، استيلاء المستوطنين البيض على الأراضي الذي يحتلها الماوري بنيوزلندا و الزولو بجنوب إفريقيا إلا إنها قضية محور اهتمام عدة دول كالصين و البيرو .
لن تكف الصحافة بالترديد عن الكفاح من اجل الأرض طالما غزت شركات التعدين ك بريك كولد أعالي أمريكا و شركات الأغذية الفلاحية كدول و سان ميغال التي سلبت المزارعون لفيليبين من حقوقهم لتملك الأراضي . ففي العديد من الدول يسعى المستثمرون الخواص في الحصول على مساحات شاسعة مخصصة لتجهتها كحداق طبيعية أو مساحات للصيانة .
فخلاصة القول أن الصناعة الجديدة للوقود الحيوي استجابة للتغيرات المناخية تتجسد في طرد السكان من أراضيها.

برز في هذه الأونة الأخيرة حدث خاص إذ نجم ارتباط الأزميتين العالميتين (الأزمة الغذائية وخاصة الأزمة المالية) المندلعان خلال 15 الأشهر المنصرمة بروز اتجاه يستدعي للقلق يتعلق في شراء أراضي لغرض الاستعانة بمصادر خارجية لإنتاج الغذاء . فهناك إستراتيجيتين متوازيتين وراء نوعان من الاحتكار على الأراضي قد تكون نقطة بدايتها مختلفة ففي نهاية المطاف تلتقيان .

يخص الاتجاه الأول بالأمن الغذائي حيث تسعى بعض الدول التي تعتمد على الواردات الغذائية و منشغلة بالتوترات على السوق وراء الاستعانة بمصادر خارجية لإنتاجها الغذائي إذ لديها السيوالة الكفيلة لاستغلالها مسيطرة على المزارع في دول أخرى حيث يعتبرونها إستراتيجية مبتكرة على المدى الطويل □□□ و بأقل تكلفة و أكثر أمنا عما كان عليه من قبل لضمان الغذاء لشعوبها. توضع ضمن هذه الفئة عدة دول كالعربية السعودية ، اليابان ، الصين ، الهند ، كوريا ، ليبيا و مصر .

بأشر كبار المسؤولين في العديد من هذه البلدان منذ مارس 2008 الخوض في نوع من البحث عن الكنز الدبلوماسي سعيا وراء البحث عن أراضي زراعية خصبة في دول مثلا أوغندا ، البرازيل ، كمبوديا ، السودان و الباكستان .
و على غرار الأزمة المستمرة في دارفور أين يسعى برنامج الغذاء العالمي في محاولة إطعام 56 مليون لاجئ فانه من الغير معقول أن نرى حكومات أجنبية تسعى لشراء أراضي زراعية في السودان لتصدير مواد غذائية لمواطنيها و يمكن إسناد نفس القول بالنسبة لكمبوديا حيث تعاني في الوقت الراهن 100 000 عائلة أي ما يعادل نصف مليون شخص من عدم اكتفاء الغذاء و هذا ما يحدث اليوم .

و اتقون من محدودية فرص الاستثمار الفلاحي و بعدم القدرة على الاعتماد على السوق ، تلجا حكومات " عدم الأمن الغذائي" وراء شراء أراضي في مكان آخر لغرض ضمان منتجها الغذائي .
و من ناحية أخرى، فان استمالة الحكومات لمنح السلطة لاستخدام أراضي الزراعية في بلدانهم. ترحب عموما بالإيجاب لعروض الاستثمار الأجنبي لبلد آخر .

أما الاتجاه الثاني يخص التدايعات المالية نتيجة الانزلاقات المالية الراهنة حيث لجأت جميع أنواع الجهات الفاعلة في قطاعات المالية و الأغذية الزراعية و من بينها (شركات الاستثمار التي تدير المعاشات التقاعدية للموظفين، صندوق رأس المال الاستثماري الذي يحاول الى التوصل السريع لتداول النقود، أموال المضاربة التي تخلت عن سوق المشتقات المنهارة كليا، سعي تجار الحبوب في البحث عن استراتيجيات جديدة للنمو) على لاعتماد على صيغة تملك الأراضي لكل من الإنتاج الفلاحي و للوقود المصنعة لغرض تأمين مصادر جديدة للأرباح حيث ترى العديد من الشركات الغير وطنية إن ظاهرة التملك للأراضي ليس في حد ذاتها استثمار منهجي، وفي الواقع، لا تسمح الكثير من البلدان للأجانب تملك الأراضي الفلاحية تحت وطأة للصراع السياسي و لا يمكنها بين عشية و ضحاها استرجاع قيمتها كحلم الخنزير أو الذهب ،
لتأمين الأرباح، يتعين على المستثمرين على تحسين القدرة الإنتاجية للأرض، حتى و إن استدعي الأمر تلطيح البيدين لضمان سير عمل المستثمرة الزراعية.

إن ترابط الأزمتين الغذائية و المالية جعل من الأراضي الزراعية أصول استراتيجي جديد ففي عدة دول العالم يتزايد ارتفاع أسعار المواد الغذائية بينما أسعار الأراضي الزراعية منخفضة .

إن معظم الحلول المقترحة لهذه الأزمة تكمن في استخلاص المزيد من الغذاء من أراضينا وهكذا يمكننا ربح المال عن طريق السيطرة السريعة لأفضل الأراضي القريبة من الموارد المائية. الاتجاهان يلتقيان و في كلتا الحالتين للقطاع الخاص القدرة في التحكم فيتعين علي الحكومات إدارة عمليات التسيير وذلك من خلال برنامج السياسة العامة. كالمعتاد و ضمن ديناميكية الأمن الغذائي، فقط المستثمرين هم من يسعون وراء البحث عن الصفقات المتعلقة بالإرباح المالية إلا انه لا يمكن الرضوخ لهذه التجاوزات حتى و لو تعلق الأمر بالمسؤولين المفاوضين و المبرمين لعقود الاحتكار على الأراضي نتيجة لتحقيق الأمن الغذائي و من المتوقع أن تسند هذه المهمة للقطاع الخاص و سيكلف بدوره بتطبيقها. فمهما كان المسار المزمع اتخاذه إلا ان هدفهما مشترك.

هناك شركات أجنبية خاصة التي تتلقى أشكال جديدة من السيطرة على الأراضي الزراعية لإنتاج الغذاء لا لسكانها الأصليين ولكن للسكان المحليين الآخرين استنادا للمثل من قال إن الاستعمار ينتهي إلى الماضي

أولئك اللذين يبحثون عن الأمن الغذائي

يدرك معظم الناس بما يعرف بظاهرة الاحتكار على الأراضي لغرض الأمن الغذائي و ذكرت الصحف أن المملكة العربية و الصين و العديد من الدول الأخرى قيد شراء أراضي زراعية في العالم سواء في الصومال أو في كازاخستان . كشفت دراسة مدققة عن سرد قائمة لعدد هائل من المحتكرين على الأراضي يدافع الأمن الغذائي مثل الصين، الهند، اليابان، ماليزيا، كوريا الجنوبية في آسيا، مصر و ليبيا في إفريقيا ، البحرين ، الأردن ، الكويت، قطر، العربية السعودية، و الإمارات العربية المتحدة في الشرق الأوسط

يظم هذا المرفق لوصف مدقق لهؤلاء الدول اللذين يبحثون عن شراء الأراضي لأي غرض و بأي ثمن فبطبيعة الحال، تختلف ظروف كل من هذه الدول نري فالصين مثلا بالرغم من اختفاء أراضيها الزراعية نتيجة التنمية الصناعية و عدد سكانه الضخم إلا انه يتمتع باكتفاء ذاتي للغذاء حيث يتعين على الحزب الشيوعي النظر إلى المستقبل موازاة مع الوفرة الهائلة لموارده المائية .

فليس من المدهش أن يحتل الأمن الغذائي مكانا هاما في جدول الأعمال السياسي للحكومة الصينية طالما هناك 40 ٪ من المزارعون 9 ٪ من أراضي زراعية فقط على الصعيد العالمي و ما يعادل 1 800 مليار دولار امريكي من احتياطي العملة الصعبة فالصين لديها ما يكفي من الأموال المتاحة لها للاستثمار في أمنها الغذائي في الخارج بدراية قادة جنوب شرق آسيا و فننتها المناهضة للزراعة أن بكين بادرت تدريجيا تصدير جزء من إنتاجها الغذائي قبل اندلاع الأزمة الغذائية سنة 2007.

و بفضل للدبلوماسية الجيو سياسية الصينية وإستراتيجية الحكومة الجريئة للاستثمارات بادرت شركات صينية بإبرام خلال السنوات الأخيرة 30 اتفاقية تخص التعاون الزراعي لتوفير فرص الحصول على الأراضي الزراعية من البلدان الصديقة في مقابل تبادل التكنولوجيا والتدريب وتمويل تطوير البنية التحتية الصينية. لا تنحصر هذه العملية في آسيا وحدها بل أيضا في جميع أنحاء أفريقيا.

بادرت مؤسسات صينية باعتمادها علي سلسلة متنوعة و مركبة من المشاريع امتدادا من كزخستان الى كيبز لاند ومن الموزمبيق إلى الفلبينية، في شراء أو استئجار لأراضي زراعية بهدف إنشاء مستثمرات زراعية واسعة مستعينة بالمزارعون والباحثون و المرشدون بل و حتى قيامها بعمل الفلاحة .

إن الجزء الأكبر للنشاط الزراعي للصين في الخارج يخص زراعة الأرز وفول و الصويا والذرة والمحاصيل الطاقة مثل قصب السكر والذرة الرفيعة فلأزر الصيني المنتج في الخارج هو من النوع الهجين إذ تتم زراعته من بذور مستوردة إذ يقوم كل من المزارعون و الباحثون الصينيون بكل حماس بتعليم الأفارقة و غيرهم عن الطريقة الصينية لزراعة الأرز. غير أن العاملين في القطاع الزراعي المحلي، في أفريقيا، على سبيل المثال، واستخدامهم للعمل في المزارع الصينية غالبا ما لا يعرف ما إذا كان يستخدم الأرز لإطعام شعوبها المحليين أم للشعب الصيني. ابدي الناس استيائهم جراء اعتقاد معظمهم استخدام الأرز للتغذية الصينية نظرا للسرية العديد من الاتفاقات المتعلقة بتملك الأراضي.

في الأساس، يعتبر منهج الإستراتيجية الصينية للاستيلاء على الأراضي هو الوقائي فالحكومة منقسمة المخاطر وخياراتها الأمثل لضمان الإمدادات الغذائية على المدى البعيد في الواقع وحسب خبراء الأكاديمية بنية للعلوم الزراعية أن الضغط الذي يهدد الصين وفقدانه لأراضيها الزراعية وموارده المائية لم يعد امامه خيار آخر " إلا بالاستعانة بمصادر خارجية. فيعتبر الغذاء، الطاقة، المعادن والمواد الخام من أولويات الإستراتيجية العالمية للاستثمارات الصينية في الخارج

في منتصف سنة 2008، اقترحت وزارة الزراعة الصينية سياسة للحكومة المركزية تتعلق بالاستعانة بتصدير الإنتاج الغذائي.

تجدد الإشارة بعدم الإعلان عن هذا المشروع ولكن من المؤكد أن نشير إلى أي مدى تخطط الحكومة لتقديم الدعم المالي لهذه الاتفاقات فظهرت العديد من العناصر معربة عن أهمية دور القطاع الخاص.

بعد المناقشات التي جرت خلال شهر جويلية وحسب ما جاء على لسان ممثل الوزارة "انه من السابق لأوانه" للإدلاء عن هذه السياسة في الوقت الراهن بل يجب علينا مراقبة تطور الاستثمارات.

تواجه كل من دول الخليج (البحرين، الكويت، عمان، قطر، العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة) ظروف مختلفة باعتبارها دول مشيدة في الصحراء تفتقر للأراضي الزراعية و للموارد المائية الضروريين للزراعة و لتربية المواشي إلا أنها تتمتع بوفرة هائلة من النفط والمال مما منحها السلطة و النفوذ لضمان الغذاء من الدول الأجنبية.

الأزمة الغذائية الحالية كانت الصدمة شديدة على غير العادة لدول الخليج. بما أنها تعتمد على جلب وارداتها الغذائية من الخارج (لا سيما من أوروبا) و نظرا لارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي (باستثناء الكويت، ولكن منذ العام الماضي)، و تزامنا مع ازدياد أسعار المواد الغذائية على السوق العالمية و هبوط الدولار قد أدى إلى بها إلى القيام باستيراد إضافي متجسدا بالتضخم.

حيث ارتفعت فاتورة وارداتها الغذائية خلال السنوات الخمس الماضية، من 8 إلى 20 مليار دولار. إذ معظم سكانها هم من ذوي الأجور المنخفضة من العمال المهاجرين خصصوا في بناء المدن وتوفير العمل بالمستشفيات، يتعين على الأسر الحاكمة في الخليج تبني سياسية إلزامية لتوفير الغذاء بأسعار معقولة. و في النتيجة يتواجد هؤلاء أمام قنبلة اجتماعية موقوتة معربين عن أملهم في الثراء في غضون 20 عاما تمكنهم من الاستئجار للعقارات الملائمة. وعندما انفجرت أزمة الغذاء، توقفت إمدادات الأرز في آسيا بادر حينئذ قادة دول الخليج في اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة و لكن دون جدوى.

تشمل معظم الدول المعنية بالأمر السودان، والباكستان و عدد من البلدان في جنوب شرق آسيا (ببرمانيا، وكمبوديا واندونيسيا ولاوس والفلبين وتايلاند وفيتنام)، وتركيا، وكازاخستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وجورجيا، والبرازيل... والقائمة لا تزال مفتوحة.

وينبغي عدم التقليل من شأن مسعى دول الخليج حيث ما بين شهر مارس و أوت 2008، أبرمت دول مجلس التعاون الخليجي بانفراد وبتاحادات الصناعة عقود الإيجار تحص لملايين هكتار من الاراضي الزراعية، و ينبغي أن يبدأ موسم الحصاد في عام 2009

قرر قادة دول مجلس التعاون عقد اجتماعات هامة و ذلك في أكتوبر 2008 و جانفي 2008 التي سيتم من خلالها وضع الصيغة النهائية للسياسة بشأن هذه المسألة. إلا أن عناصر استراتيجيه الخليج ليست مرفوضة في حد ذاتها (الإطار 1). أبدت وكالات عالمية مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) ضرورة اهتمامها و تدخلها المباشر في إدارة العلاقات العامة تخص هذه القضية.

وحسب ما جاء في قول جاك ديوف " Jacques Diouf " مدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، انه لا مانع من أن يبادر العرب في هذا الاستثمار طالما أنا الأرض بصفقتها " قضية سياسية مثيرة للجدل ". حيث قام هذا الأخير بإرسال عدد من موظفي منظمة الأغذية و الزراعة للعمل في الخليج و ذلك لتجنب "الفضائح الفجائية" نتيجة مناورات في دول الخليج.

الإطار 1 ميزات إستراتيجية الاستيلاء على الأراضي لدول الخليج

- تقوم الحكومات بسقي المضخة (عن طريق تنظيم اتفاقات وإعداد طرق محددة لسياسة الثنائية مثلا إعطاء إعفاء خاص تجاه القيود على الصادرات الغذائية أو عن طريق فتح سفارات في البلدان أين يتم فيها إبرام العقود) و تسعى الكومات بل ترغم تحويل المشاريع إلى شركات خاصة .
- دعم التقاليد الإسلامية لمساعدة الفقراء وتقاسمها مع من هم في أمس الحاجة هذا ما يترجم تقديم جزء من المواد الغذائية إلى مجتمعات محلية للبلدان المنتجة أو إلى السوق المحلية و كذلك إنشاء بنوك تشرف على تطبيق الشريعة لتوزيع الأموال على الصعيد المحلي ، أو نقل التكنولوجيا ، والعمل والتدريب لجعل المشاريع أكثر جاذبية .
- نظرية مستوحاة على المدى البعيد؛
- إدراج خطاب موضحا استنتاجات الاتفاقات التي "لا غالب ولا مغلوب"؛
- صيغة المبادلة غذاء-مقابل طاقة بما أن عدة مشاريع تركز على اتفاقيات الغذاء مقابل تموين البترول و الغاز.

حتى و لو اعتبرت الصين ودول الخليج من أهم الدول الفاعلة ، في ظل الاندفاع الجديد لهذه السنة، هناك من يسعون بجدية وراء البحث عن الأراضي الزراعية في الخارج .

اخترت حكومات اليابان وكوريا الجنوبية ، على سبيل المثال ، باعتبارهما دولتان غنيتان ، على الاعتماد على الواردات بدلا من الاكتفاء الذاتي لإطعام سكانها. تتحصل كل منها على ما يقارب 60 ٪ من المواد الغذائية المستوردة فالنسبة لكوريا، تتجاوز تلك النسبة إلى 90 ٪ في حالة استبعاد الأرز.)

ابتداء من عام 2008 ، أعلنت الحكومة الكورية عن وضع خطة وطنية تتمثل في تسهيل عمليات شراء الأراضي في الخارج بغية الإنتاج و ذلك في ظل الإصلاح الكامل للقطاع الخاص .وعلاوة على ذلك فإن الشركات الكورية للاغذية الزراعية في صدد عملية شراء الأراضي في شرق روسيا ومنغوليا لإنتاج الأغذية و إعادة تصديرها إلى بلدها.

وفي هذا الوقت، تقوم الحكومة نفسها بدراسة مختلف الخيارات تتعلق بشراء الأراضي في السودان، والأرجنتين، وجنوب شرق آسيا

و بالمقابل فقد يبدو أن اليابان يعتمد كليا على القطاع الخاص لتنظيم وارداته الغذائية بينما تتغلب الحكومة على الخطوط العريضة للسياسة من خلال اتفاقاتها لحرية التبادل ومعاهداتها الثنائية للاستثمار كذا اتفاقياتها المتعلقة بالتعاون من اجل التنمية. لا يتعلق الأمر بدورها السلبي حيث قاومت الحكومات اليابانية المتعاقبة كل الضغوط لإعادة هيكلة الزراعة اليابانية أين تسود المزارع العائلية والشركات الكبيرة التي لا يسمح لها بتملك الأراضي. بعد قيام الشركات اليابانية بشراء لأراضي زراعية في بلدان مثل الصين والبرازيل ، لضمان نفوذها.

الهند هي أيضا مصابة بفيروس الاستيلاء على الاراضي نظرا للاجتماعات مجالس إدارات الشركات والمكاتب الحكومية في نيودلهي او بونا حيث تشهد الزراعة الهندية فوضى عارمة حيث يواجه البلد عدة مشاكل فهمهم الرئيسي يخص تكاليف الإنتاج و انخفاض خصوبة التربة وإمدادات المياه على المدى الطويل و غيرها. و علاوة على ذلك، بات النزاع من أجل الحصول على الأراضي معقد بشكل لا يصدق، نظرا للمقاومة اجتماعية المعممة للمناطق الاقتصادية.

يري عدد من أصحاب شركات الأغذية الزراعية ، والشركة العامة التجارية، رافضين الأخذ على عاتقهم الأزمة الغذائية ، انه من الضروري إنتاج جزء من منتجهم الغذائي في الخارج إذ تشمل هذه المواد خاصة من البذور الزيتية والحبوب والقطن إلا أنهم يعتقدون أنه تنخفض التكاليف عند الاستمرار في إنتاج القمح والأرز داخل البلاد.

بادرت بيرمانيا في تطبيق هذه الإستراتيجية الجديدة حيث توفر للهند ربع 4 ملايين طن من العدس في حين أنها تستورد 15 مليون طن من العدس كل سنة لاستكمال إنتاجها المحلي بدلا من استمرارها في الشراء من برمانيا ، يرغب كل من التجار والمحولين الهنود الدخول الى بيرمانيا و

قيامهم بزرع العدس علي أراضيها مما يمكنهم من مراقبة مراحل العملية وبأقل التكاليف.

و دعما من الحكومة، حصلت الشركات الهندية على عقود إيجار تتعلق بممارسة هذه الزراعة على الأراضي الزراعية في برمانيا و تصديرها الي الهند .

خصصت الحكومة الهندية إلى المجلس العسكري لبرمانيا أموال بغرض عصرنه البني التحتية لموائه كما أنها تمارس عليه ضغوطات لإبرام اتفاق ثنائي للتجارة الحرة وللاستثمار و صمم خصيصا لتسوية المشاكل السياسية القائمة بين الدولتين حيث لن تتوقف الحكومة عند هذا الحد فقد حاز أيضا كبار المديرين التنفيذيين على مزارع زيت النخيل في اندونيسيا متجهين نحو أوروغواي وباراغواي والبرازيل للعثور على الأراضي لزراعة فول الصويا والبقول بغية تصديرها إلى الهند.

و في خلال هذه المدة يسعى البنك المركزي في البلاد، وبنك الاحتياطي الهندي في محاولة للتغيير السريع في التشريع الهندي لغرض منح الشركات الخاصة في الهند، وشركة STC السعودية قروض كافية لشراء لأراضي زراعية في الخارج. حيث لن يسبق عرض هذا الاحتمال من قبل و بالتالي انعدام القواعد التي تديره

قد تواجه الفلبين ندرة الأرز ، ولكن يمكنها أن تعزز مخزونها من المياه الضرورية لبعض المنتجات الغذائية مثل الموز والأناناس ، والقمح ، والخضروات وغيرها من المنتجات الزراعية ومنتجات الدواجن. " -- Gill Herico ، الملحق الزراعي في الشرق الأوسط ، حكومة الفلبين

دبلوماسيين والمستثمرين ينتقلون من بلد إلى آخر بحثا عن أراضي زراعية جديدة خاصة بهم قد يجعلنا نفكر في لعبة ال monopoly . ، ففي حقيقة الأمر فان الحكومات الأفريقية والآسيوية توافق بسرور العروض الخاصة بالأراضي الفلاحية مما يعني بالنسبة لهم ضمان الاموال جديدة من الخارج لبناء البني التحتية الريفية ، وتحسين مرافق التخزين والنقل ، و الربط بين المستثمرات الفلاحية و كذا تجهيز العمليات. كما تشمل هذه الاتفاقات على وعود تتعلق بتكثيف برامج البحث والتحسين الوراثي و ، تحت شعار "الاستثمار في الزراعة" نداء لل شعث جميع السلطات والخبراء المكلفون بحل أزمة الغذاء في العالم .

انه من الواضح أن الهدف من الاتفاقات "لا غالب و لا مغلوب" لا تكمن في التنمية الزراعية و لا سيما في التنمية الريفية؛ بل هدفها الوحيد هو تطوير الصناعات الزراعية. و بناء علي هذا المنطق فانه من الممكن فهم التناقضات الكامنة في عملية الاحتكار على الأراضي.

و قبل بضعة أشهر أعلن رئيس الوزراء السيد هون سين ، عن استئجار حقول الأرز في كمبوديا لصالح قطر والكويت تمكنهم من ضمان إنتاجهم للأرز غير انه لم يتم تحديد المساحة المعنية إذ قد تكون مساحة كبيرة طالما أن الحكومة حصلت بالمقابل على ما يقرب من 600 مليون دولار امريكي و ذلك موازاة مع مبادرة برنامج الغذاء العالمي للبدء في تقديم مساعدات غذائية بقيمة 35 مليون دولار للتخفيف من المجاعة السائدة في الريف الكمبودي

لغرض إخماد أي جدل ، تمكنت الرئيسة غلو ريا من الحصول علي توقيع عقد مع الفلبينيين يتعلق بالاستيلاء على الأراضي و ذلك بموجب السياسة الصناعية الجديدة لحكومتها.

على هذا الأساس ، بات مشروع دولة الإمارات العربية المتحدة جزء لا يتجزء و ممول من قبل الحكومة لبناء صناعة محلية جديدة فان الظاهرة تحويل الأراضي الخصبة مستهدفة من قبل العديد من الأجانب الأثرياء حيث أصبحت مسالة منح مختلف رؤوس الأموال لبرمانيا بمقابل الاستخدام الحصري لبعض أراضيها إشكالية مطروحة طالما تعتبر بيرمانيا عضو في المجموعة الاقتصادية الإقليمية في لايسيان و هذه الأخيرة في حد ذاتها في صدد توقيع اتفاقيات تتعلق بالتبادل الحر مع الدول الغنية مثل استراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي ، و في حين تبدي الحركات الاجتماعية في المنطقة قلقها المتزايد إزاء هذا الدعم مموه بالنظام العسكري الاضطهادي الحاكم في بيرما.

إن للاتفاقات المتعلقة بالاستيلاء علي الأراضي نفس الخصائص، حيث عبر شعب أوغندا مؤخرا عن استنكارهم إزاء إعلان رويتر عن إجراء مناقشات بين حكومة أوغندا ووزير الزراعة المصري حول استئجار ما يفوق 840 000 هكتار من أراضيها الزراعية أي(2؛2من المساحة الإجمالية لأوغندا)لشركات مصرية بغية إنتاج القمح و الذرة لصالح مصر. على الرغم من نفي المسؤولين الحكوميين للاتفاق ، فإن البرلمان استدعي عقد جلسة خاصة للتحقيق في المسألة. فالنسبة لظاهرة الاستيلاء على الأراضي بغية الإنتاج الغذائي في الخارج فانه و لسوء الحظ، من الصعب الحصول على معلومات تتعلق ب

(عدد الهكتارات ، المبلغ المطلوب ، الأهداف المرجوة و الشروط المرتبطة بها).و مما لا شك فيه تخشي الحكومات من حدوث ردود أفعال عدوانية جراء وعي الجمهور عما يحدث .

قطب جديد لجلب المستثمرين الخواص

يندرج هدف القطاع الخاص في كسب المال في حالة سعي الحكومة إلى تطوير استراتيجيات التنمية الخاصة بلاامن الغذائي.

أدى تطور ارتباط الأزمة الغذائية و الأزمة المالية عامة إلى جعل مراقبة الأراضي قطب لجذب المستثمرين الخواص .و هذا لا يعني الأنشطة الدولية العادية لقطاع الأغذية الزراعية بمقتضاها تمكن شركة كار جيل من الاستثمار في مصنع سحق فول الصويا بالبرازيل .
ففي هذا السياق هناك عاملان رئيسيان يتمثلان في الصناعة الغذائية وخاصة القطاع المالي.

يعتبر الاستثمار في الأراضي أفضل وسيلة لتفادي للركود في غضون 10 الى 15 سنة المقبلة و ذلك حسب ما جاء في Insight Investment-2008قول..رئيسة البدائل لد

تتشارك حاليا في مجال صناعة الأغذية معظم الشركات اليابانية و العربية للتجارة و التحويل في شراء المستثمرات الفلاحية في الخارج.

تكمن هذه الإستراتيجية بالنسبة لشركات اليابانية في تطوير اقتصادهم المحلي (الإطار2)و أما بالنسبة لشركات الشرق الأوسط فهي تتصفح فرص الاستثمار التي تعرضها الحكومة في صيغة عدم الأمان الغذائي .

الاطار 2 الأراضي التي استولت عليها اليابان

تهيمن خمس تكتلات و هي ميتسوبيشي ، ايتوتشي، ميتسوي وماروبينيو سوميتومو على السوق الأغذية الزراعية في اليابان كما تتدخل في عملية الشراء والتحويل ، والنقل ، والتجارة الدولية وتجارة التجزئة لهذه المواد و تتمثل أولوياتها في تلبية احتياجات السوق المحلي الياباني و اعتمدت هذه الأخيرة نظرا لتقهقره على تنمية أنشطتها في أماكن أخرى .

تلجا شركات الاغذية الزراعية اليابانية الي الخارج لغرض الاستحواذ علي صفقات جديدة اذ تسعي كل من Marubeni و mitsui و إلى حد اقل MITSUBISHI الى الانضمام الى صفوف اكبر تجار الحبوب في العالم مساواة مع Arthur Bunge وDaniels

و تقوم هذه الشركات اليابانية بشراء وبناء مرافق جديدة ضخمة إضافة إلى تكثيف أنشطتها في أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية حيث قامت مؤخرا Marubeni بشراء ثمانية مرافق لتخزين الحبوب و مستودعين في الولايات المتحدة بقيمة 48 مليون دولار امريكى وبهذه الطريقة يمكنها تجنب السوق وشراء لفول الصويا والذرة من المنتجين الأمريكيين مباشرة فلهذه الشركات الان أولوية إستراتيجية للخوض في السوق الصيني كون Bunge و Calgill غير قويتان نسبيا.

تسعي اليابان إلى تبني إستراتيجية نشاط الاستخراج طالما ان إدارة المستودعات والحاويات غير كافية لكثرة محلات المواد الغذائية في المنطقة.وفقا لعدة مصادر فان للشركات اليابانية 12 مليون هكتار من الاراضى الزراعية في الخارج معظمها في الصين و ذلك بغية الزراعة العلفية و إنتاج المواد الغذائية و في سنة 2006 باشرت كل من Sumitomo,Asahi,Itochu, في تأجير مئات الهكتارات من الأراضي الزراعية لإنتاج الأغذية العضوية لتوجيهها إلى الأسواق الصينية والكورية

أن لمشروع Asahi بعدا جديدا يتمثل في إنشاء أول مستثمرة يابانية للألبان في الصين ففي الأولي وبعد سنة ، في سبتمبر 2008 ، انتهزت اساهي مأساة اختلاط مادة الملامين الحليب إذ تم اظهار أول منتج لها من الحليب السائل بزيادة تقدر ب 50 ٪ وفي الوقت نفسه ، تشعبت ايتوتشو لتشكيل تحالف مع COFCO ، وهي أكبر شركة صينية لتحويل وتجارة المنتجات الزراعية ، مما يمكنها من الحصول على الاراضى الزراعية.

صوبت الشركات اليابانية اتجاهها نحو البرازيل. ففي أواخر عام 2007 ، اشترت شركة ميتسوي 100 000 هكتار من

الأراضي الزراعية في البرازيل (أي ما يعادل 2 ٪ من الأراضي المزروعة في اليابان) لإنتاج فول الصويا من خلال مساهمتها مع شركة Multigrain التي تمتلك 40% من هذه الأراضي.

يشهد القطاع المالي صعوبة بالنسبة للذي يتحصل علي حصة الأسد اذ يعتقد معظم المسؤولين في السلطة أن أزمة الغذاء العالمية ومهما كان الأمر تعتبر كل من التغيرات المناخية و تدمير التربة فقدان الموارد المائية وركودا نتاج الزرع أحادي المحصول عائقا يهدد مستقبل الموارد الغذائية في العالم.

وهذا يترجم إلى توقعات ضيق الأسواق ، وارتفاع الأسعار واستعمال الضغوطات من أجل الحصول على المزيد من الاراضي الزراعية. وفي الوقت نفسه، حيث يسعى حاليا القطاع المالي ، والذي يراهن على الاستعمال للاعقلائي للمبالغ كبيرة من الديون ، وراء البحث عن المناطق الآمنة . كل هذه العوامل تجعل من الأراضي الزراعية في قطب رائع لتحقيق الأرباح. ففي خلال سنة 2008 قام عدد كبير من الشركات الاستثمارية و شركات تمويل رؤؤس أموال للاستثمار و شركات FOND SP2CULATIF وغيرها على الاستحواذ على الأراضي الزراعية في جميع أنحاء العالم و ذلك بمساعدة قيمة لوكالات مثل البنك الدولي ومؤسسته المالية الدولية أو البنك الأوروبي للإعمار والتنمية ، تمهد بمثبتها الطريق لهذه الاستثمارات و تفنec الحكومة على تغيير القوانين المتعلقة بال عقار للسماح نجاح سير هذه العملية (الإطار 3). ونتيجة لذلك يشهد العالم ارتفاع أسعار هذه الأراضي مما يقتضى النظر في المسألة بصفة جديدة.

لجا القطاع الخاص هذه السنة إلى شراء الأراضي الزراعية بصفة مذهلة فعلى سبيل المثال تقوم حاليا كل من Goldman Sachs و Deutche Bank ، بالسيطرة على قطاع الثروة الحيوانية الصينية الوقت الذي تحولت الأنظار Wall Street. في أواخر سبتمبر بادرت الشركتين باستثمار جزء من أموالها في اكبر إسطنبول الخنازير و مستثمرات الدواجن و مصانع لمعالجة اللحوم في الصين بل وحتى في الأراضي الزراعية.

خصصت الشركة التابعة لنيويورك Black Rock Inc باعتبارها احد اكبر شركة تدير تسيير الأموال في العالم إذ لديها في حساباتها ما يقارب من 1 500 مليار دولار أمريكي حيث خصصت مبلغ 200 مليون دولار في الزراعة تستخدم منه 30 مليون دولار لشراء الأراضي الزراعية في العالم. اشترت مؤخرا Morgan Stanley التي تواجدت في طابور الانتظار قصد الحصول على الدعم من قبل قسم الخزانة الأمريكية ، 40 000 هكتار من الأراضي الزراعية في أوكرانيا. فحيث تعتبر صفقة هزيلة مقارنة ب 300 000 هكتار من الأراضي الأوكرانية التي حازت. الشركة الاستثمارات الروسية Renaissance Capital على حقوق الملكية ، وفي الحقيقة الأمر فالمنافسة شرسة في المنطقة الخصبة للغاية الممتدة من أوكرانيا إلى الجنوب من روسيا. إذ تمكنت مجموعة استثمارية سويدية Black Earth Farming من السيطرة على 300 000 هكتار من الأراضي الزراعية في منطقة السود الروسي.

Alpcot-Agro شركة أخرى سويدية للاستثمار حازت علي حقوق امتلاك تقدر ب 128 000 هكتار من الأراضي في المنطقة.

اشترت LandKom وهي مجموعة استثمارية بريطانية 100 000 من الأراضي الزراعية بأوكرانيا و تتعهد برفع هذه النسبة إلى 350 000 هكتار و هذا بحلول سنة 2011 و تستخدم كل هذه العقارات المكتسبة لإنتاج الحبوب والزيوت واللحوم لتلبية حاجيات السوق العالمية و إن صح التعبير لهؤلاء للذين يستطيعون الدفع.

قد تبدو سرعة وقت تدخل هذا الاتجاه الجديد للاستثمار مدهشان مثلها مثل قائمة البلدان المستهدفة ك ملاوي ، والسنگال ، ونيجيريا ، وأوكرانيا ، وروسيا ، وجورجيا ، وكازاخستان ، وأوزبكستان ، وباراغواي والبرازيل ، وحتى استراليا باعتبارها أراضي خصبة بالموازاة مع وفرتها النسبية للماء و قوة تنمية محاصيلها الزراعية.

بالنسبة للمستثمرين حدد أفاق الاستثمار ب10 سنوات في المتوسط طالما يوجب عليهم ضمان إنتاجية الأراضي و بناء الهياكل الأساسية للتسويق حيث تتوقع معدلات العائدات السنوية من 10 إلى 40 ٪ في أوروبا بإمكانها الوصول إلى نسبة 400 ٪ في إفريقيا. و من خصوصية هذه العملية المتعلقة بامتلاك الفعال لهذه الأراضي من قبل المجموعات المالية و حدوث جميع هذه التطورات في غضون أشهر قليلة برزت تزامنا مع بداية الانهيار للأسواق المالية مما يفسر في الواقع عدم معرفة مستقبل الزراعة في هذه البلدان.

الإطار 3/ اضطرابات سياسة العقار

بادرت حاليا العديد من البلدان في تغيير قوانينها و سياساتها و ممارستها المتعلقة بامتلاك بهدف مواجهة أزمة الغذاء وأزمة الائتمان والضغوطات الناجمة عن استغلال الأراضي الزراعية.

بادرت حكومة الصين في القيام بعملية إصلاح واسعة تمكن الفلاحين من التفاوض حول حقوق استغلالهم للأراضي باعتبارها ملكية تابعة للدولة باسم شعبها و هذا الإصلاح من شأنه يسمح للمزارعين حقهم المتعلق باستئجار أو بيع أراضيهم و تطبيق سندات ملكية الأراضي كضمان للانتماء إذ يتوقع الكثير أن هذا سيسهل إعادة هيكلة هائلة للمستثمرات الزراعية الصينية ،

ومنهم من حول عدد كبير من المزارع الصغيرة (لغرض السلامة الصحية) مزارع كبيرة ضئيلة العدد حني يتعين على الشركات إمكانية لتعزيز حقوقهم.

نفذت حكومة كازاخستان جهودها الرامية إلى جعل أراضيها جاذبية للمستثمرين الأجانب بتطبيقها لسياسات التوزيع مع دوام الحقوق لاستخدام الأراضي بحيث انه من المتوقع أن تزيل اوكرانيا عن قريب حظر بيع الأراضي الزراعية للأجانب منح السودان باعتبار معظم أراضيها ملك للحكومة، عقود إيجار على مدى 99 سنة بأقل تكلفة أو مجاناً.

التي تلت مباشرة جنون الوقود الحيوي ، قد جذبت العديد من البرازيل تشارك حالياً في الاتجاه الآخر . كما الأزمة الغذائية ، أراض زراعية في البرازيل ، والبرلمان يدرس القانون لإدخال الشفافية في هذه المستثمرين الأجانب لشراء

بادرت البرازيل في اتخاذها لاتجاه آخر ، حيث آثار ظهور الأزمة الغذائية مباشرة بعد إعلان التمسح تجاه استعمال للوقود الحيوي ، جلب العديد من المستثمرين الأجانب لغرض شراء أراضي زراعية بالبرازيل إذ يسعى البرلمان بدراسة قانون يهدف إلى إدراج الشفافية في هذه العملية بموجبه يرغم متعهدي شراء الأراضي بالتصريح عن مبلغ المساهمة الأجنبية المضافة إلى رؤوس أموالهم كذلك وضع سجل خاص بالمشتريات التي تشمل على رؤوس أموال الأجنبية لا يتعين على الشركات الأجنبية شراء الأراضي في البرازيل إلا من خلال شركائها البرازيليين أو من خلال الإقامة في البلاد هذا منذ سنة 1971 (إلا انه لا يطبق إلا نادراً)

بالرغم من اعتقاد بعض المستثمرين أن هذا الإجراء وضع خصيصاً لمحاربة المضاربين فقد حضي القانون بدعم قوي و المزمع تطبيقه أواخر سنة 2008.

تسعى البرازيل في اتخاذ نفس المنهج ففي أكتوبر 2008، صرحت الحكومة عن شروعها في تطبيق القانون و تحظر الأجانب شراء أراضي زراعية في المنطقة .
إلا أن للباكستان قوانين واضحة تسمح للمستثمرين الأجانب تملك و تشغيل المزارع التي تندرج ضمن فئة " الشركات الزراعية" و هذه الحالة لا تخضع لقانون العمل التابع لباكستان فمن المتوقع إعادة النظر لتغييره.

و من وراء هذا فان البنك الدولي و يحث الحكومات على تغيير سياساتها و الممارسات الخاصة بحقوق تملك الأراضي حتى يتسنى على الأجانب الحصول على المزيد من فرص الاستثمار في الأراضي الزراعية في الخارج.

و حسب مسئول البنك الدولي فان التغيير للقوانين المتعلقة بتملك الأراضي تمثل احد أهداف المجموعة حيث خصص البنك مبلغ 2،1 مليار دولار لمواجهة الأزمة في إفريقيا .
اعتمد بيرد علي سياسة الإصلاح السياسي المتعلق بالقرار استجابة لازمة الغذائية المندلعة في أوروبا و آسيا الوسطي و خاصة لصاح اكبر مصدري الحبوب ك روسيا وأوكرانيا ، ورومانيا ، بلغاريا وكازاخستان.

ما المقصود من وراء هذا

أبدت الحكومات استيائها و عدم ثقتها تجاه السوق نتيجة للارتفاع المتزايد لظاهرة الاستيلاء على الأراضي حيث نجم عن الأزمة الغذائية العالمية سحب الثقة أين واجهت العديد من الدول الندرة المصطنعة بدافع المضاربة و ليس بدافع قوانين العرض و الطلب

تتمثل جلياً نوايا دول الخليج بما فيها المحتكرون على الأراضي فيما يلي

- ضمان سلامة إمداداتهم الغذائية من خلال الملكية أو من خلال المراقبة

المباشرة على الأراضي الزراعية في الخارج.
-استبعاد قدر الإمكان للتجار ووسطائهم للحد من فاتورات وارداتها من
المواد الغذائية تقدر من 20% إلى 25%
و علاوة على ذلك فإنه يتعين عليها التوجه نحو عواصم بون كوك أو
اسلام اباد و طلب من حكوماتها رفع الحظر على صادراتها للأرز و لمزارعها
فقط

و هذا ما يفسر الاستياء العميق تجاه الانفتاح للأسواق و للتبادل
الحر المروج من قبل المستشارون الغربيون في خلال الأربع سنوات المنصرمة.
هناك مشكل أساسي يتمثل في فقدان الحتمي من الحصول علي اراضي
زراعية لصالح العمال و المزارعين و المجتمعات المحلية لضمان الإنتاج المحلي
من المواد الغذائية فإنه المبدأ للذي يجب أن تركز عليه
السيادة الغذائية المنحطة.

تسعي الحكومات و المستثمرون ووكالات التنمية المندمجة في هذه المشاريع
علي خلق فرص عمل و العمل عل إبقاء جزء من المواد الغذائية في
البلاد محل إنتاجها. و ا يحل كل هذا محل الأرض لتقديم فرص العمل للسكان
و كذلك استخدام الأرض لسد حاجياتهم .
ففي واقع الأمر لا تكمن المشكلة المتعلقة بالاستيلاء على الأراضي في
السيطرة على الأراضي المحلية من قبل
الأجانب بينما المشكلة تتعلق بإعادة الهيكلة الزراعية لان هذه الاراضي
باعتبارها حاليا مزارع صغيرة أو غابات يمكن تحويلها إلى ممتلكات
زراعية ضخمة تسيطر على الأسواق على المدى البعيد.
إن الهدف المهم من الرسالة الثالثة ينبع من حقيقة ايجابية لاستثمارات في قطاع الزراعة و كذلك ايجابية الديناميكية جنوب-
جنوب التي تدبر الاتفاقات الزراعية في الخارج حيث يقتضي الأمر إنشاء تضامن جنوب-جنوب فعال و بناء لاقتصاد
تعاوني دون المساس بالامبريالية (من الغرب إلى الجنوب).

ما نوع الزراعة ما هي أنواع الاقتصاديات و من هم المستفيدون فهناك خطر حقيقي قائم ليس فقط على المواد الغذائية بل
على الأرباح الناتجة عن الأنشطة الزراعية القائمة في الخارج و الموجهة إلى بلدان أخرى أو بالا حري الى غيرها من
المستهلكين اللذين يستطيعون الدفع أو ببساطة الأمر إلى نخبة من الأجانب. تدبر الاتفاقيات الزراعية المزمعة في الخارج
إذ يقتضي الأمر إلى زيادة الاستثمار في الزراعة .).

إلا انه ليس بالضرورة من شان هذه الأنشطة التقليل من حدة الأزمة الغذائية و لا من شأنها العمل على التطوير للمجتمعات
المحلية. و الجدير بالذكر أن المعاهدات الثنائية للاستثمار و الاتفاقات التجارة الحرة أكثر عالمية من شأنها تسهل العديد من
الاستثمارات الزراعية في الخارج. بالرغم من كون إيديولوجية دول الخليج المتعلقة بمشاريعها أكثر إنسانية مقارنة مع
إيديولوجية الرأسمالية الصينية. فمن خلال هذه الصفقات تدعم دول الخليج نظام الخرطوم كما تدعم الهند الديكتاتورية
العسكرية في بيرمانيا.

أما بكين هي من تقوم بجلب اليد العاملة و التكنولوجيات الخاصة بها عندما يتعلق الأمر بالقيام بنشاط الزراعة في الخارج
و على الرغم من الحاجة للاستثمار و الي تطبيق سياسة جنوب-جنوب فيبقى السؤال مطروح من المستفيد الحقيقي من
وراء كل هذا.

و فيما يخص الإصلاح العقاري فإنه من الصعب التصور كيف يمكن من خلال منح الأراضي الزراعية المتخلى عنها
لدول أخرى أو للمستثمرين الخواص ليتمكنوا من إنتاج مواد غذائية لتصديرها إلى السكان الأخرى مما يستدعي الأمر
باتخاذ الاتجاه المعاكس و القيام بعدة تظاهرات لغرض وضع الإصلاح الزراعي و استرجاع حقوق السكان الأصليين. و
ينطبق هذا بصفة خاصة إذا ما كان العديد من الدول المستهدفة هي في حد ذاتها المستوردة الحقيقية للمواد الغذائية التي
تعاني من صراعات خطيرة متعلقة بالعقار. ففي لباكستان؛ أثار حركة المزارعون تنبيه الرأي العام بخصوص مصير
حوالي 25000 قري للذين يتعين عليهم الرحيل في حالة موافقة على اقتراح من قطر يهدف إلى تصدير جزء من منجوها
الغذائي بإقليم بنجاب . و أما في مصر فقد حاض صغار المزارعين في منطقة قانا معركة لاسترجاع 600 هكتار من
الأراضي التي منحت ل كوبياسان احد اكبر كتل للصناعة الزراعية باليابان و ذلك لإنتاج مواد غذائية و نقلها إلى

مصر. و أما في اندونيسيا فقد يتوقع الناشطين في مجال زراعة الارز تحويل 1'6 مليون هكتار من الأراضي إلى مجموعة تضم 15 شركة لإنتاجه ثم نقله إلى الرياض.
تجاوز لسكان المحليون حق الفيتو علي هذا المشروع و نظرا لتماسك لقوة الدفع للذي قدمها البنك العالمي و جهات أخرى لتسهيل السيطرة على الأراضي الزراعية و إشباع رغبات المستثمرين الأجانب على الطريقة التي تعيق حل الأزمة الغذائية سينتهي حتما بالصراع المتفجر.

هناك مشكل آخر لا يمكن تجاهله هي أن هذه العمليات ستساهم في زيادة تعزيز الزراعة الموجهة نحو التصدير. و ببساطة ان هذا المنهج غير مناسب لمعظم البلدان المستهدفة

إذا كانت الأزمة الغذائية 2007-2008 سببت مشاققة للعديد من الناس لا سيما في آسيا وأفريقيا ، إلا انه في العقود الأخيرة جهودا كبيرة بذلت لغرض إنتاج المواد الغذائية الأغذية للأسواق الخارجية بدلا من الأسواق المحلية

قد لا يستطيع الجميع شراء المواد الغذائية على السوق العالمية طالما الم ترتفع في هذه السنوات الأخيرة الأجور والدخول الحقيقية لمعظم. و بما أن معظم هذه الأراضي الزراعية مخصصة لإنشاء مزارع صناعية الصناعية الكبيرة (سواء في لاوس وباكستان ونيجيريا) لإنتاج المواد الغذائية للتصدير، وهذا ما يزيد من تفاقم المشكل.

ففي الواقع تحتفظ بعض الصفقات الزراعية جزء من المواد الغذائية المنتجة للمجتمعات المحلية أو للسوق الوطنية بل تسعى لتقديم بعض البرامج الاجتماعية مثل بناء المستشفيات و المدارس مع ذلك فإنها تعزز نموذج صناعي للزراعة الذي ولد الفقر و تدمير البيئة مؤديا إلى إحداث تفاقم فقدان التنوع البيولوجي و التلوث الناجم عن الكيماويات الزراعية و كذلك إحداث ضرر للمحاصيل بسبب الكائنات المعدلة جينيا و مجموعة كاملة من الإحصاءات تدل على اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، المكنفون و الجياع و الناتجة عن هذه الحالة.

و في الأخير ماذا سيحدث على المدى البعيد عند منح السيطرة على الأراضي الزراعية المحلية للبلدان الأخرى أو للمستثمرين الأجانب؟